وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
فرقة البحث التكويني
الدفع بعدم الدستورية دراسة مقارنة

تنظم الملتقى الوطني الافتراضي حول:
"الرقابة على دستورية القوانين في التجربة الجزائرية والتجارب المقارنة"
بتاريخ 15 ماي 2024

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى أ.د/ قواسمية عبد الكريم
مدير جامعة العربي التبسي –تبسة-
رئيس الملتقى أ.د/ عمير سعاد
المشرف العام على الملتقى أ.د / قوايدية العياشي
عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

أهمية الملتقى

تمثل الرقابة على دستورية القوانين أحد أهم الدعائم الأساسية لدولة القانون ، و وسيلة فاعلة لتحقيق الحماية اللازمة للحقوق و الحريات ، وتكريس الاستقرار السياسي والشرعية الدستورية، وقد تبنت كل الدساتير في الجزائر، وفي العديد من الدول المقارنة كفرنسا، مصر، تونس ، الولايات المتحدة الأمريكية و لبنان .....نظام الرقابة على دستورية القوانين .

هذه الرقابة يمكن أن تكون سياسية عندما يعهد بها إلى هيئة سياسية ، وظهر هذا النوع أول مرة في فرنسا ثم تبنته العديد من الدول مثل يوغسلافيا، بلغاريا، لبنان ويمكن أن تكون قضائية عندما تتولاها هيئة ذات طابع قضائي وتبنى هذا النوع عدة دول أيضا كالولايات المتحدة الأمريكية، ومصر و ليبيا، وتمارس هذه الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية بالإلغاء كما يمكن ممارستها بالدفع بعدم الدستورية عن طريق الامتناع.

و قد تأثرت دول المغرب العربي مثل الجزائر، ، تونس، بنهج فرنسا فتبنت في دساتيرها أسلوب الرقابة السياسية عن طريق المجالس الدستورية ، لكن مع التغيرات التي شهدتها مؤخرا، والإصلاحات الدستورية الجوهرية التي عرفتها والتي مسّت الهيئات الرقابية، تم تبني نظام المحكمة الدستورية.

فالجزائر تبنت أسلوب الرقابة السياسية عن طريق المجلس الدستوري لمدة طويلة منذ دستور 1963 إلى غاية تعديل 2020 الذي نص لأول مرة على إنشاء محكمة دستورية حتى يضمن للرقابة الدستورية فعاليتها وكلفها بضمان احترام الدستور ،و منحها بعض الاختصاصات القضائية كالفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية، والتأكيد على تبني آلية الدفع بعدم الدستورية كنوع من أنواع الرقابة القضائية، إلا أنها احتفظت ببعض سمات المجلس الدستوري من حيث العضوية وجهات الاخطار، ومواكبة للمستجدات الدستورية صدر القانون العضوي رقم 22-19 المحدد لإجراءات و كيفيات الاخطار و الاحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية ليعيد تنظيم عمل هذه الهيئة وضوابط إعمال الدفع بعدم الدستورية.

إشكالية الملتقى

تأسيسا على ما سبق، وبغية تسليط الضوء على الإصلاحات الدستورية والقانونية التي كرستها الجزائر والعديد من الدول المقارنة حول موضوع الرقابة على دستورية القوانين.

تتركز اشكالية هذا الملتقى أساسا في البحث فيما جاءت به الإصلاحات التي عرفتها الهيئات الرقابية الدستورية في الجزائر وفي التجارب المقارنة ، كيف أسس المؤسس الدستوري الجزائري لسنة 2020 للرقابة الدستورية على القوانين بعد إنشاء المحكمة الدستورية ؟ و ما مدى تأثره بالأحكام المنظمة لهذه الهيئة في التجارب المقارنة؟ وإلى أي مدى يمكن أن تستجيب هذه الإصلاحات الدستورية لتكريس استقلالية هذه الهيئات الرقابية في الجزائر وفي التجارب المقارنة؟

أهداف الملتقى

يسعى الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أهمها:

- إبراز دور الهيئات القائمة على رقابة دستورية القوانين في التجربة الجزائرية والتجارب المقارنة في سبيل الارتقاء بوضع الحقوق والحريات الأساسية في الدول وحمايتها.
- الوقوف على أهم أسباب انشاء محكمة دستورية كهيئة لممارسة الرقابة على دستورية القوانين في معظم الديمقراطيات العريقة في العالم، وأسباب انشاء المؤسس الدستوري الجزائري للمحكمة الدستورية كبديل عن المجلس الدستوري.
- مدى نجاعة آلية الرقابة على دستورية القوانين في التجربة الجزائرية و التجارب المقارنة، وتسليط الضوء على المستجدات المعتمدة في مجال الاختصاص الرقابي للمحكمة الدستورية.
- الكشف عن النقائص التي تحول دون فعالية الرقابة على دستورية القوانين رغم المستجدات التي أتى بها المشرع الجزائري من خلال تبنيه نظام المحكمة الدستورية وطرح البدائل ومعالجة النقائص التي تحسن من مستوى هذه التجربة الحديثة وفقا لما هو سائد في الأنظمة الدستورية المقارنة والرائدة في هذا المجال.

محاور الملتقى

المحور الأول :مفهوم الرقابة على دستورية القوانين (التعريف، النشأة، التطور)

المحور الثاني : أنواع الرقابة على دستورية القوانين (الرقابة السياسية- الرقابة القضائية)

المحور الثالث: الهيئات القائمة على رقابة دستورية القوانين في الجزائر والتجارب المقارنة (تونس، مصر، فرنسا، أمريكا...)

المحور الرابع: تقييم الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر عقب التعديل الدستوري لسنة 2020

شروط المشاركة

-باب المشاركة في الملتقى مفتوح للأساتذة الجامعيين القضاة ، المحامين ،طلبة الدكتوراه ، الباحثين في القانون

- لا تقبل المشاركة الثنائية و تكون المداخلة بإحدى اللغات الثلاث العربية ، الفرنسية ، الانجليزية ، و ترفق المداخلة بملخصين الاول بالعربية و الثاني بالانجليزية أو الفرنسية .

-أن تكون المداخلة تتميز بالجدية و الحداثة و ألا يكون قد سبق نشرها أو المشاركة بها في أي تظاهرة علمية من أي نوع .

- ألا تخرج المداخلة عن أحد المحاور الخاصة بالملتقى و أن تتوافق معها

- الالتزام في كتابة البحوث بالقواعد و الأصول المعتمدة في كتابة البحوث العلمية

بالعربية يكتب البحث بخط : مقاس 14 simplified arabic

باللغة الأجنبية يكتب البحث بخط:

مقاس 14Times new roman

- ألا يتجازو عدد صفحات البحث 20 صفحة بما فيها الهوامش و المراجع،تكتب الهوامش في نهاية كل صفحة، ويرفق البحث في الأخير بقائمة للمصادر و المراجع .

مواعيد هامة :

تحدد آجال استقبال المداخلات و الرد عليها كالآتي:

- آخر أجل لارسال المداخلة كاملة : يوم 30 أفريل 2024
- آخر أجل للرد على المداخلات 7 ماي 2024
- تاريخ إنعقاد الملتقى 15 ماي 2024

ترسل المداخلات على البريد الالكتروني الآتي:

Constwebinar2021@gmail.com

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية